متطلبات التنمية المستدامة للأقاليم الحدودية الجزائرية

Requirements for the Sustainable Development of the Algerian Border Regions

رابح بوحبيلة*

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل – الجزائر

rabah.bouhebila@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/10 تاريخ القبول:2022/04/29 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تعد مشكلة تنمية الحدود الإقليمية للجزائر من ضمن مخلفات الاستعمار وقد يستمر هذا الوضع بسبب والتخلف الذي رعاه العدو. فإذا لم نتفطن لانقاد الوضع قبل فوات الأوان لا محالة تصبح هذه المعضلة من العوامل المؤثرة في تنمية هذه المناطق وأمنها وتعرض سلامتها للخطر، كونها من الأمور الحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى تحطيم البنى التحتية من قبل السكان لإطفاء غضبهم، وقد يستغل هذا الظرف كذريعة للدخول في صراعات جواريه، مما يؤدي إلى تدمير الدولة نفسها. لذا نرى أنه من واجب الدولة الجزائرية الإسراع في ترتيب أولوية إقامة مشاريع التنمية المستدامة بهذه الأقاليم وتعمير المدن والقرى الحدودية وتكثيف الرقابة على الحدود تفاديا لأي انزلاق قد يحدث مع هذه الدول المجاورة. لأن تقديم العناية الكافية لعملية التهيئة وتطوير الأقاليم الحدودية، يعطي فرصا هامة لاستقرار سكانها وتنوع اقتصادها، لما لها من تأثير إيجابي على الوضع السياسي وحلحلته، وتحقيق قدرا أفضل من مستوى الأمن والاستقرار وضمان المعيشة الكريمة، ومساهمتها في زيادة متوسط دخل الفرد وتشغيل الأيدي العاملة، باعتبارها تكتسي أهمية إستراتيجية في سياسات حسن الجوار.

كلمات مفتاحية: التنمية – التنمية المستدامة – الأقاليم الحدودية – التعاون الجواري– أولوية المشاريع.

Abstract:

The problem of developing the territorial borders of Algeria is among the remnants of colonialism and this situation may continue due to the backwardness sponsored by the enemy. If we are not aware of the situation before it is inevitably too late, this dilemma will become one of the factors affecting the development and security of these areas and jeopardizes their safety, as it is one of the sensitive matters that can lead to the destruction of infrastructure by the population to extinguish their anger, and this circumstance may be used as an excuse to enter into Neighborhood conflicts, which leads to the destruction of the state itself. Therefore, we believe that it is the duty of the Algerian state to expedite the priority arrangement for the establishment of sustainable development projects in these regions, the reconstruction of border cities and villages, and the intensification of border control in order to avoid any slippage that may occur with these neighboring countries. Because giving adequate attention to the process of preparation and development of the border regions gives important opportunities for the stability of their population and the diversification of their economy, because of their positive impact on the political situation and its resolution, achieving a better level of security and stability and ensuring a decent living, and its contribution to increasing per capita income and employment, as It is strategically important in good-neighbourliness policies.

Keywords: Development - Sustainable Development - Border Regions - Neighborhood Cooperation - Priority of Projects.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تعتبر الجزائر بموقعها الهام إحدى النقاط الإستراتيجية التي تربطها بعدة فضاءلت جغرافية هامة ذات نشاط مستمر وفعال يحدها جنوبا العمق الإفريقي شمالا حوض المتوسط وأوروبا بالإضافة إلى ارتباطها بالمنطقة العربية والشرق الأوسط وقارة آسيا الوسطى، بسبب العلاقات التقليدية القديمة من جهة والعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ ومتابعة ما تم الاتفاق عليه في تطبيق العديد من الاتفاقيات وإبرام المعاهدات المتبادلة في إطار التعاون المشترك وتنمية مختلف القطاعات ذات الأهمية ألإستراتيجية ناهيك عن كون المنطقة المغاربية تشهد هي الأخرى حاليا تحولات جد عميقة ذات أبعاد إستراتيجيه مست العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، مما أدى بتطور شبكة هذه العلاقات إلى الانعكاس الايجابي وتحسين مستوى تطور التنمية المستدامة خاصة بالمناطق الحدودية التي كانت تعاني الفقر والحرمان وهذا بفضل التعاون المشترك الذي دعت إليه دول الجوار وفق ضوابط منهجية وبرامج محكمة تحتل الصدارة في أولوياتها وضروریاتها.

وهنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات التنمية المستدامة في الأقاليم الحدودية؟ وما هي أولوياتها؟

أولا: ظهور مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها وأهدافها

1. ظهور التنمية المستدامة ومفهومها اللغوي والاصطلاحي

لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة أول مرة سنة 1980 في برنامج الإستراتيجية للبقاء، وتعرف بأنها: " **التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون تعرض قدرات الأجيال القادمة للخطر**".[1]

ثم استعمل هذا المفهوم من طرف الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة " **the international union of the conservation of the nature**"[2] كما ورد في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على:« **أنها تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة** » [3] .

وفي سنة 1988 استعملت لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية هذا المصطلح بصفة رسمية متضمنا المواءمة في العلاقة الثلاثية بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، وعرفته كالآتي:

« **هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة الوطنية ولتساهم في تقدم البلاد**».[4]

وفي سنة 1991 طور هذا المفهوم وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة كالتالي: « **تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية**»[5] .

عموما فإنها تعني التصالح (concilier) بين البيئة والاقتصاد والاجتماع. فلو رمزنا لكل ميدان بدائرة فان التنمية المستدامة تمثل تقاطع الدوائر الثلاثة. مما يعبر عن تنمية متناغمة وعادلة ومستدامة للنشاطات الاقتصادية تساهم في تحسين مستوى الحياة دون الإضرار بنوعية البيئة.[6]

1.1. مفهوم التنمية المستدامة لغة

التنمية من " نما" وهي بمعنى الرفع والارتقاء والزيادة، ونما في الشجرة أي صعد فيها: ينمو نموا.[7] «**ونما الشيء، اي زاد**» [8]، ونما المال ينمى : زاد... وتنمى الشيء: ارتفع من مكان إلى مكان، إذ هناك توافق لغوي بأنها حالة ديناميكية من التغيير والتحول إلى الأحسن (تطور ديناميكي).[9] والفرق بين التنمية والنمو، أن الأولى عملية تنموية مستمرة موجهة تقوم بها الدولة وفق مخططات وبرامج. أما مفهوم النمو يكون تلقائيا، إما كيفيا أو ماديا، ويمكن قياسه بدقة عكس التنمية التي يكون قياسها تقريبي فقط. كما أن النمو يتوقف عند مرحلة معينة، عكس التنمية التي تكون مستمرة.

2.1. مفهوم التنمية اصطلاحا

لقد برز مفهوم التنمية (développement) بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، وهذا لإعطاء المجتمع القدرة على التطور الذاتي بشكل مستمر، انظر الجدول رقم 01 الذي يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية.[10]

الجدول1.العنوان مراحل تطور مفهوم التنمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية المستدامة
1	نهاية الحرب العالمية 2 إلى منتصف القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى السبعينات من القرن العشرين.	التنمية= النمو الاقتصادي+التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين.	التنمية الكاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
4	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: نصر عارفة في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها – بتصرف عن مجلة ديوان العرب – القاهرة – عدد (حزيران) 2008، ص2.

فالتنمية المستدامة تمزج بين حماية البيئة مع الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبذلك فهي تسعى لتأسيس علاقة بين التنمية الاقتصادية وتسيير السليم للبيئة، قصد قياس وضبط كيفية استخدام الإنسان للموارد البيئية، مع الأخذ في عين الاعتبار ضرورة الحفاظ على المصادر الطبيعية المحدودة ومراقبة تأثيرات الأنشطة الإنسانية على المدى الطويل وتقسم التنمية المستدامة إلى قسمين:

1.2.1. الاستدامة القوية

تعطي هذه الرؤيا للبيئة في عملية التنمية وذلك لأنها تهدف للعمل على ضبط النشاط الإنساني من اجل حماية البيئة وتنظر للإنسان على أنه فصيلة من فصائل الكوكب، فإذا لم يحافظ على الوسط الذي يعيش فيه فأنه يحكم على نفسه بالزوال.[11]

وتتبنى الدول الاسكندينافية هذه المقاربة التي تدمج النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي (النشاط الإنساني) ضمن النظام لأشمل (البيئة) ويمكن التعبير عن هذه المقاربة بالشكل التالي:

الشكل1. الاستدامة القوية

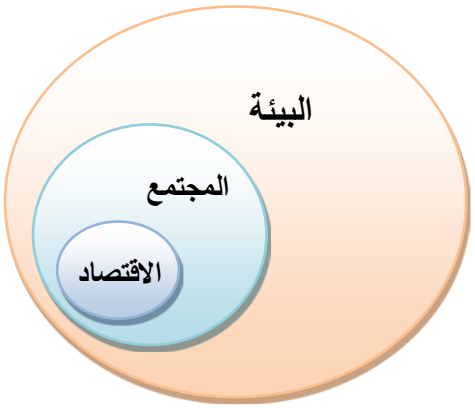

المصدر: Mathieu Baudin, Le développement durable nouvelle idéologie du XXI siècle, édition Harmattan, France, 2009, p29

2.2.1. الاستدامة الضعيفة:

تعطي التنمية المستدامة الضعيفة الأولوية للإنسان وتنظر إلى البيئة كنتاج للنشاط الإنساني. فالطبيعة ما هي إلا بناء اجتماعي، اي أن المؤيدين لهذا المفهوم يرون أن التقدم العلمي والتوفر في الإرادة الوطنية والدولية كفيلة لمعالجة الأضرار والتدهور البيئي. كما أن للإنسان القدر على إيجاد بدائل الطاقة ويمكنه التحكم والتخفيض من انبعاث الغازات الحرارية الضارة، ويمكنه تطهير الأنهار الملوثة وتشجير الغابات وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض.

كما تعتبر التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية كفيلة لتخفيض الأضرار البيئية، فالمناطق الأكثر فقرا هي المناطق الأكثر أضرارا بالبيئة.[12] انظر الشكل 02

الشكل2. الاستدامة الضعيفة

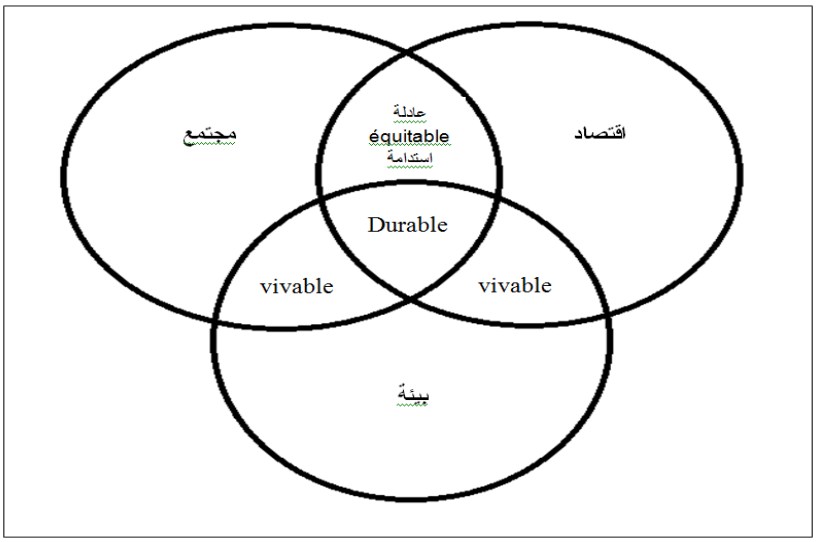

المصدر: Jean pierre poulet, le développement durable, OP.cit,p45.

2. أهم متطلبات التنمية المستدامة في المناطق الحدودية وأنواعها

1.2. متطلبات التنمية المستدامة والقصد من تنمية الأقاليم الحدودية

تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على مكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر له مدا خيل غير قانونية تضر باقتصاد البلاد كالتهريب وتجارة المخدرات.... الخ . ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات مايلي:

– إستراتيجية التنمية الزراعية في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا مهما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مدا خيل المزارعين، من خلال اشتراك النظام البنكي في عملية التمويل وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية والاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية، خاصة وان الزراعة اليوم مكانتها أن تؤمن فرص عمل ووسيلة لتشبث الفرد بأرضه.

– إستراتيجية التنمية الصناعية من خلال الخطط وبرامج تستجيب للأولويات المتفق عليها عبر مسارات بحث وإشراف بين قوى المجتمع وتلعب السياسة الصناعية دورا أساسيا في التنمية، بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية مع التركيز على هذه السياسة الصناعية لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة.[13]

ويقصد بالحدود في اللغة جمع حد، وهو التمييز بين شيئين خشية اختلاطهما ، ويقال حد الدار أي جعل له حدا وحدد الأرض، أقام لها حدا، وكذلك يقصد بها منتهى الشيء حده وتمييزه عن الشيء والمحدد هو المعين بحدوده .[14] ويقال فلان حديد فلان، إذا كانت أرضه إلى جانب أرض الآخر.[15]

فالحد هو المنع، ومنه سمي البواب حدادا لمنعه الناس عن الدخول في الدار.

أما من الناحية الاصطلاحية فالحد يقصد به : " خط وهمي يفصل قطعتين من الأرض إحداهما عن الأخرى، وهذا ما جاء في قاموس jouette "[16]، أو هو : " الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتمييز أحدهما عن الآخر لكي لا يختلط أو يعتدي أحدهما عن الآخر".[17]

أما فقهاء القانون الدولي فيعرفونها بأنها : " خطوط ترسم على الخرائط التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها، وتعين هذه الحدود من الأهمية بمكان، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها".[18]

هنا نعرف الحدود الجزائرية بأنها أقاليم أين تلتقي السياسات العامة والممارسة التلقائية للسكان والفاعلين المحليين حيث تتعارض المقاربات التي تفضل التسيير الذاتي مع التي تحث على الانفتاح في عصر العولمة والشمولية، وتشكل المناطق الحدودية أهمية إستراتيجية بصفتها فضاء التواصل وتبادل في سياسات تحسين الجوار والتعاون والقضايا الأمنية.[19]

2.2. أنواع التنمية المستدامة

يصنف مفهوم التنمية وفق معايير ومؤشرات والمجالات والقطاعات التي تستهدفها. إذ ارتبط المفهوم بالعديد من المفاهيم والتخصصات كالاقتصاد والتخطيط وعلم الاجتماع وعلم السياسة، وهذا ما أدى إلى تقسيمه إلى العديد من الأصناف أهمها ما يلي:

1- التنمية المستدامة
2- التنمية الاقتصادية
3- التنمية الاجتماعية
4- التنمية المحلية.[20]

3. الاعتبارات الأساسية في تطوير الحدود وأهدافها وعوائقها

1.3. جهود الجزائر المبذولة في تطوير الحدود

بعد التطرق إلى مفهوم التنمية والتطوير يمكن القول أن التنمية المستدامة يمكنها أن تخوض في عدة مجالات تنظم حسب حاجات المجتمعات وإمكانياتها واعتبار الأولويات في كل منطقة على حدة.

يقصد بتنمية وتطوير الحدود الخطط والمشاريع المستقبلية التي توضع للارتقاء بالمناطق الحدودية عن طريق حل المشكلات التي تعاني منها هذه المناطق (تلوث سوء استغلال يضر بالشكل العام)، أو تطوير

بعض الأجزاء من الشريط الحدودي كإقامة مشاريع إستراتيجية وذلك للعمل على التنمية في شتى المجالات، فعند البدء بمشاريع تطوير الحدود لابد من دراسة نقاط أساسية تحدد مواءمة هذه المشاريع في المواقع المختارة، وعلاقتها بتخطيط المنطقة منها:

1- دراسة أهمية المنطقة الحدودية المحددة لعملية التطوير.

2- دراسة تخطيط الشريط الحدودي وعلاقته بنقاط الجدب داخل مخطط المدينة.

3- تحليل الوضع القائم للشريط الحدودي المراد تطويره.

4- دراسة الإمكانيات المتوفرة على الشريط الحدودي والداعمة لمشروع التطوير.

5- التعرف على العقبات التي تحتاج إلى حلول تخطيطية وعمليات تنموية.

6- تحديد العناصر التطويرية اللازمة للمشروع ودراسة حجمها ووظيفتها وانسجامها مع المحيط.

7- دراسة خصائص ومميزات الموقع وذلك للوصول للتخطيط الملائم.

8- دراسة توزيع العناصر على الشريط الحدودي مع مراعاة الموقع والارتفاع والتوجيه وطريقة الوصول إليها.[21]

2.3. أهداف وعوائق تطوير الحدود:

1.2.3. أهداف وتنمية وتطوير الحدود: هناك عده أهداف يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتطوير الشريط الحدودي من أهمها:

الشكل3. أهداف تنمية وتطوير الحدود

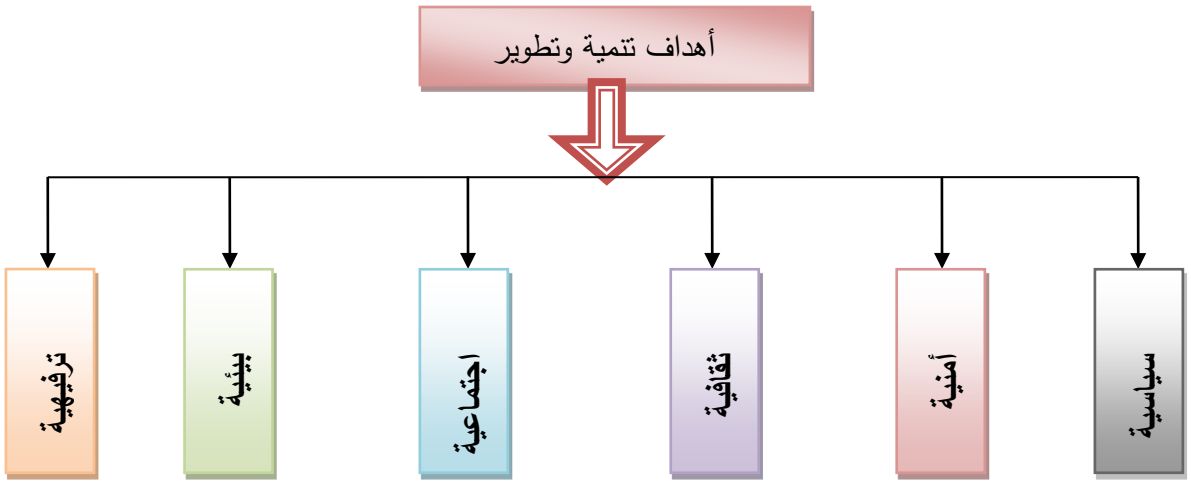

المصدر: الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية: أحمد منير سليمان، دار الراتب الجامعية، 1996.

2.2.3. معوقات التنمية والتطوير للشريط الحدودي: هناك العديد من المعوقات التنمية للشريط الحدودي نذكر منها ما يلي:

- تذبذب في استقرار الأوضاع السياسية أحيانا بسبب سوء الأوضاع المعيشية والفقر المدقع وتارة بسبب المناوشات التي تحدث مع دول الجوار.
- عدم وجود مبادرة وأفكار وجهود ذاتية تزيد من تنمية المنطقة وتطويرها.
- غياب المصادر الملائمة الكافية التي تستخدم لإنعاش هذه المناطق المحرومة.
- نقص الخبرة الفنية وغياب التخطيط والتنظيم العام.
- الافتقار إلى برامج محدودة الأهداف للتنمية الصناعية.
- تلوث منطقة الشريط الحدودي وعدم الاهتمام بها.

ثانيا: المناطق الحدودية الجنوبية واقع ورهانات

إن الموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة حدودها البرية (6343 كلم) والبحرية (1600 كلم)، تجعل منها فضاءلت محورية للتنمية والتبادل على المستوى المغاربي والإفريقي والحوض المتوسط، حيث تشكل المناطق الحدودية أحد محاور برامج الدولة وخطة عمل في سياسة الحكومة وذلك قصد تهيئة وتنمية مناطق ذات أولوية وأقاليم منتجة للثروة منها:

- تثبيت السكان بتطوير الاقتصاد المستدام ودعم المعدات والخدمات.
- دعم التواصل والتنقل.
- تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود.
- تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور.
- تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من جراء تثمين وتكييف التبادلات وتنمية المشاريع المشتركة.
- تنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود مع تونس منذ سنة 1980.
- الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا (الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز والألياف البصرية).
- اتفاقات مذكرات تفاهم واللجان الحدودية المشتركة.

لقد حددت الدولة الجزائرية تسعة (09) مناطق حدودية في مخططها التنموي، تم تحديدها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتي تشمل اثنتي عشرة (12) ولاية هي (تمنراست، أدرار، تندوف، بشار تلمسان، نعامة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، الوادي، ورقلة، وإليزي بها 58 بلدية) وتقدر مساحتها ب 910154 كلم^2 أي نسبة 38.2 % من مساحة البلاد، وعدد سكان يقدر ب 920,000 نسمة في سنة 2017، وبكثافة سكانية متوسطة 01 نسمة/كلم، وما يقارب 93% من المساحة الحدودية التي تحتلها المناطق الجنوبية (849036 كلم^2) بنسبة سكانية تقدر ب301440 نسمة تمثل 0،73% من مجموع سكان البلاد أي ما يعادل 33% من سكان حدود البلاد. ينمو بمعدل 4،4% أعلى بكثير من المعدل الوطني، يتمركز في أكثر من 41% منطقة الحدود الجنوبية يتجمع بمعدل مرتفع يتجاوز 90% ما يجعل بعض البلديات الحدودية خالية

من سكان متفرقين كبرج باجي المختار، تيميمون وتين زواتين، إذ أن الحركة السكانية بين البلديات ضعيفة ما يعكس انخفاض جاذبية ومستوى مبادلات هذه المناطق.[22]

كما تواجه تنمية وتربية المواشي التي تشكل مصدر رئيسي لهذه الأقاليم رهانا متعلقا بالزوال التدريجي للأنظمة التقليدية، وظهور أنظمة جديدة تتطلب إستراتيجية مرافقة وتأطير التقييم في إطار مستدام.

هذا وترتبط التنمية الصناعية، السياحة والصناعة التقليدية وتثمين الإمكانات المحلية لضعف جاذبية هذه الأقاليم محدودية السوق المحلي، بُعد مصادر التموين، ارتفاع تكاليف النقل، نقص اليد العاملة المؤهلة، وليس بعد توفر العقار الصناعي ما يستلزم – إضافة إلى النظام التحفيزي الحالي– وضع نظام يتكيف مع المناطق الحدودية مدعمة بمختلف أشكال الشراكة.

أما في النشاط التجاري في هذه المناطق، يغلب عليه النشاط للبيع بالتجزئة، لكون سلسلة التوزيع تعاني من نقص تجارة الجملة، بينما النشاط الموروث تجارة المقايضة لا تستفيد منها البلديات الحدودية وتعاني من اضطرابات تنمية الوضعية الأمنية التي تسود في البلدان المجاورة.

البضائع المعنية بالمقايضة :حسب القرار الوزاري المشترك فالبضائع المعنية

أ– **بالنسبة للمنتوجات الجزائرية** : نجد كل من (التمور العادية، تمور فريزة باستثناء دقلة نور، الملح المنزلي الأشياء المنزلية من)البلاستيك والألومنيوم والحديد والفولاذ)، البطانيات، المنتوجات التقليدية المحلية ما عدا الزرابي المصنوعة من الصوف .

ب– أما بالنسبة المنتوجات الإفريقية : تتمثل في (الماشية الحية، الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، اللحوم القماش الذرة البيضاء ، زبدة الزنج ، البقول اليابسة ، الأرز ، المنجا والأناناس – ...مع الإشارة إلى أن القائمة يمكن أن تتوسع بقرار وزاري مشترك بمناسبة دورات الأسيهار بتمنراست وامني تاسيلي بإليزي

الشروط التي تتعلق بالبضائع الموضوعة للمقايضة : من الشروط التي يجب أن تتوفر في البضائع الموجهة للمقايضة ما يلي– : احترام قواعد الصحة النباتية .

– احترام قواعد الطب البيطري.

حصيلة تجارة المقايضة : تعرف هذه التجارة في الجزائر ارتفاع محسوسا في حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الجوار تطورا كبير وكذلك من حيث مؤشرات الأرباح المحققة من وراء هذه التبادلات بإضافة المساهمة في بعث التنمية و تنشيط الحركة التجارية عبر الحدود وهو ما تكون له انعكاسات ايجابية أخري على المناطق الحدودية وعليه سوف نحاول ان نستعرض بعض الاحصائيات المتوفرة لدينا كما يلي :

حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2007 :وتشير حصيلة الواردات الصادرة عن المديرية الجهوية للجمارك ببشار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2007 إلى استيراد 20 طنا من مادة الشاي الأخضر من النيجر إلى ولاية أدرار عبر برج باجي مختار قدرت قيمتها بـ 00.38800.3دج ومن دولة مالي تم استيراد 115 رأس من كباش السيدوان و82 طنا من الشاي الأخضر و124 رأس من الإبل و42 طن من البشنة قدرت القيمة الإجمالية

للواردات بـ 00.896500.7دج، فقد تم تصدير 365 طن باتجاه دولة النيجر فاقت قيمتها السبعة ملايير سنتيم، إلى جانب 987000 طن باتجاه مالي اكثر من 28 مليار سنتيم، وتأتي بكميات اقل مادة الملح المحلي والأواني البلاستيكية و الألمنيوم و الحديد الصلب إلى جانب الصناعات التقليدية ما عدا الزرابي الصوفية.

حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2011 :فحسب الإحصائيات الجمركية التي تحصلنا عليها لسنة 2011 ، أي قبل غلق الحدود، فقد بلغت فاتورة التصدير أزيد من 1مليار دينار تساهم بها تجارة المقايضة في الخزينة العمومية، هذا المبلغ المعتبر الذي كان من المفترض أن يضاعف إلى أكبر من هذا، شهد ركودا كبير كانت له آثار جانبية، حيث تضرر بائعو التمور الذين لم يجدوا أين يسوقوا تمورهم كونها عادية ولا تستهلك في السوق المحلية، في وقت كانت لها سوق تسوق فيها، كما عرف سوق الماشية ارتفاعا في الأسعار وكذا التوابل والفول السوداني وغيرها.

حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2016 : لقد تم تسجيل مؤشرات جد مهم في مجال تجارة المقايضة من حيث السلع المنتجات المتبادلة و كذلك من حجم المبادلات المسجلة في سنة 2016 من خلال ما يلي:

أ- المنتوجات المستوردة:

المنتوج	الكمية طن	القيمة دج	نسبة الكمية المستوردة %
فاكهة المذجا	4 614,62	323 023 400,00	65,87
الشاي الأخضر	1 873,15	468 287 500,00	26,74
أوراق الحناء	151,41	10 598 420,00	2,16
فلفل أحمر جاف	19,05	1 333 500,00	0,27
توابل(عود الزنجبيل)	281,02	19 671 400,00	4,01
الذرة البيضاء	42,90	1 287 000,00	0,61
كتان الطاري	16,35	61 312 500,00	0,23
كتان الشاش	6,68	18 036 000,00	0,1
المجموع	7 005,18	903 549 720,00	100

ب- الثروة الحيوانية (المواشي) : تتعدد انواع المواشي التى يتم المتاجرة بهاعلى المناطق الحدودية وهي:

المواشي	عدد الرؤوس	القيمة(دج)	النسبة %
الأغنام	11 294	67 764 000,00	85,66
الأبقار	423	10 575 000,00	3,21
الإبل	1 382	41 460 000,00	10,48
الماعز	116	348 000,00	1,58
المجموع	13 215	120 147 000,00	100

ج- المنتجات الجزائرية المصدرة : بينما المنتوجات الرئيسية التي يتم المقايضة بها هي التمور وخاصة دقلة نور الجافة من ولاية ادرار بالأخص نظرا لتحملها المسافة الطويلة بين الجزائر ودول الجور وعدم تلفها بالإضافة الى منتجات اخرى كجلود الابل وبعض الصناعات التقليدية.

ويشير الخبير الاقتصادي مراد بوكلة الدكتور في الاقتصاد التطبيقي أن الاستغلال الأمثل لطاقات تمنراست، سيقلب راهن الصادرات الجزائرية رأسا على عقب، ويمنح للجزائر فرصة اقتحام أسواق القارة السمراء، خصوصا مع إبداء 8 دول عضوة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وهي: السنيغال، كوت ديفوار، النيجر، مالي، غينيا بيساو، البنين، بوركينا فاسو والطوغو، رغبتها في تنفيذ مبادلات تجارية مع الجزائر.

ويركز الشيخ ولد الحسين رئيس الاتحاد الوطني للمصدرين، على أنّ الارتقاء بمكانة تمنراست الاقتصادية كفيل بمضاعفة حجم الصادرات الغير نفطية وتدارك التأخر المسجل، لا سيما مع تميز عاصمة الأهقار كفضاء اقتصادي مفتوح في تسويق نصف مليون طن من التمور، ناهيك عن تنشيط حركة السلع، وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، وتحقيق مداخيل ضخمة.

لقد تم بدل جهود واسعة، واستثمارات مكثفة جندت من اجل تطوير شبكة الطرق بالمنطقة على مسافة 9239 كلم منها 51% طرق وطنية تعتمد هيكلتها خاصة حول الطرق الوطنية والولائية والبلدية.

حيث تسعى هذه الشبكة لدعم العلاقة والروابط بين المناطق الحدودية والفضاءات الداخلية، على حساب تنمية ما بين المناطق الحدودية.

فزيادة على تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، شرعت وزارة الداخلية في تنفيذ برنامج على المستوى المحلي يهدف إلى التقليص الفعلي من استعمال الطاقة الكهربائية (المدارس، المساجد، الإدارات والإنارة العمومية) وذلك باستعمال الوسائل الملائمة (المصابيح الاقتصادية LED ...) وتجهيز المدارس بالألواح الشمسية، وعليه فالتغطية الكهربائية تقدر بنسبة معتبرة أكثر من 85%, بينما التغطية بالغاز ما تزال تعرف تأخرا، حيث تم التكفل بها عبر الانجازات والمشاريع في قيد الانجاز.[24]

1. جيوسياسية المناطق الحدودية الجزائرية

يشكل موقع الجزائر نقطة تقاطع جيوستراتيجية، يتوسط ثلاث مجالات جغرافية حيوية هي إفريقيا المنطقة العربية ومنطقة المتوسط.

فالجزائر تقع شمال غرب إفريقيا بين خطي الطول 12° شرقا و9° غربا، ودوائر عرض 37° شمالا و19° جنوبا، مما جعل هذا الموقع منها عاشر أكبر دولة عالميا مساحة، الأولى إفريقيا ومغاربيا، بامتداد بلغ 2381741 كلم، والدولة المغاربية الوحيدة التي تجمع حدودها كل جيرانها، تمثل 40% من مساحة المغرب العربي و47% من ناتج دخله الخام، تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطي الغاز والرابعة عشر في احتياطي البترول والمرتبة الإثني عشر في الإنتاج والتاسعة على مستوى الصادرات، فهي ثالث مصدر للغاز وثاني ممول لأوروبا بنفس المادة، وتختلف المناطق الحدودية حسب الفضاء الجغرافي الذي تنتمي إليه، من خلال التباين الشديد في التضاريس والمناخ وكذلك البيئة الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية.

هذه الخصوصية منحت الإقليم الجزائري بُعداً فريدا مترامي الأطراف.[25]

1.1. تصنيف المناطق الحدودية

تصنف مختلف المناطق الحدودية في الجزائر إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:

1.1.1. المنـــاطق الحدوديـــة للســـاحل والتـــل: تقـع هـذه المنـاطق بولايـة تلمسـان غربـا وولايـة الطـارف شرقا، تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وسهوله اتصالها بالساحل من خلال مختلف الهياكل والبنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية.

2.1.1. المناطق الحدودية للجبال: تقسم هذه المناطق الواقعة خلف الساحل كمنحدرات وعرة أعاقت اتصالها وزادت عزلتها بفعل عوامل الطبيعة، تتموقع شرقا بين ولايتي الطارف وسوق أهراس (جبال مجردة) وغربا بولاية تلمسان (جبال تلمسان) بكثافة سكانية ضعيفة.

3.1.1. المناطق الحدودية للهضاب العليا: تقع في ولايتي النعامة غربا وتبسة شرقا تضم شقي المناطق الحدودية للهضاب العليا شرقا، والمناطق الحدودية للهضاب العليا غربا، تعاني الثانية من العزلة ومحدودية الكثافة السكانية عكس الأولى.

4.1.1. المناطق الحدودية الصحراوية (الجنوب): تغطي هذه المناطق مساحة شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة تشكل أرخبيل من التجمعات السكانية المتباعدة، تتأثر بمشكلة الحدود مع الدول المجاورة بالتهديدات العابرة لها كالهجرة غير الشرعية، عصابات الإجرام المنظم والتطرف والإرهاب، إلا أنها تكتسي أهمية إستراتيجية قصوى بفعل موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الاقتصادية.[26]

2.1. دور السياسة الأمنية في الحفاظ على الحدود الموروثة وإحداث التوازن.[27]

تقف الجزائر على مناطقها الحدودية على مفهوم ثوابت السيادية الذي يجمع بين مبادئ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار (مبدأ قدسية الحدود) وحسن الجوار من جهة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليـــة للـــدول وحـــق الشـــعوب فـــي تقريـــر مصـــيرها مـــن جهـــة أخـــرى، هـــذا وكـــان عليـــه النقـــل التاريخي، السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني اثر في صياغة التصور الأمني الجزائري ويفق ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في بلدان المغرب العربي. والحرص على تحسين العمل الدبلوماسي مع الجماعات العربية والإفريقية اخذين في الحسبان حسن الجوار كعنصر مهم لفهم التفاعلات الخارجي ة الجزائرية، بالإضافة أن الجزائر تسعى لتطوير مقاربه تنموية تستهدف رفع سقف طموح شعوب وقاطني تلك المناطق من خلال تهيئه الظروف الملائمة لتحسين العيش الكريم، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على إنعاش الحركية التنموية وترقية جاذبية هذه الأقاليم حتى تكون مناطق إشعاع تنموي واقتصادي واحد الخطوط الأمامية الدفاعية والفاعلة للتصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف امن واستقرار المنطقة، ومن ثم فان السياسة الوطنية الأمنية الجزائرية أصبحت ضمان توزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل القاعدية عبر كامل فضاءات التراب الوطني كمنطق مستدام عموما، وبالأقاليم الحدودية الجزائرية مع الخصوص لان المعادلة التالية تفرض عليها

الفرضية القائلة: "كلما تعزز الأمن وتكرست التنمية في المناطق الحدودية للجزائر، كلما تعززت إمكانية الاستثمار ومن تم الاستقطاب السياحي.

هذا ويكون المنطق الجديد لتأمين الحدود على تحويل قاطني المناطق الحدودية إلى دروع بشرية، من خلال تحسين ظروف معيشتهم وإشراكهم بصفة فعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، بما يستجيب للاستحقاقات الأمنية العابرة للحدود.

فإن الجزائر تسعى لتبني إستراتيجية للحد من التداعيات الأمنية وما عرف دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد، من خلال بناء شركات أمنية في مسارات ثنائيه ومتعددة الأطراف.

3.1. الأهمية الأمنية ودورها في معالجة مشاكل أمن الحدود[28]

إنّ أمن الدولة يبدأ في الواقع من حدودها لاسيما مع ازدياد حركة الانتقال السريع للأفراد والبضائع، بين الدول في الوقت الحاضر، وتشابك المصالح والعلاقات المختلفة بينها، مما يحتم على رجال الأمن تحمّل مسؤولية كبيرة نحو تأمين الحدود للدولة، نظرا لكون هذا العامل هو شرط توفر الاستقرار والأمن الداخلي لها، وتزداد أهمية هذا الجانب في النواحي التالية:

– المجتمع العربي يتوسط ثلاث قارات وتربطه مساحة من اليابسة كبيرة جدا تقدر بـ 14 مليون كلم^2، بحيث تبعد آخر نقطة من الشرق إلى الغرب 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب 4000 كلم، أي بمعدل $\frac{1}{6}$ من مساحات الكرة الأرضية.

– الأهمية الاقتصادية التي تبرز في قضية استغلال الموارد الباطنية وخاصة البترولية، بحيث ما هو محدّد على السطح للحدود الجغرافية ليس بالضرورة ما هو موجود في باطن الأرض، الأمر الذي يجعل مسألة الاستغلال تطرح نزاعات قد تصل إلى الحروب.

– الجرائم المنظمة خاصة الإرهابية والمتاجرة في المخدرات والتهريب الدولي قد انتشر في العصر الحديث، مما يحتّم على الدول المتجاورة على التعاون فيما بينها، والقضاء عليها بمكافحتها، الأمر الذي كان دافعا لعقد عدة اتفاقيات ومؤتمرات منها: انعقاد المؤتمر العربي لمسؤولي أمن الحدود والمطارات والموانئ في الدول العربية من 9 سبتمبر 1976، ومازال مستمر كلما دعت الضرورة لذلك. حيث كانت نتائج هذا الاجتماع ضرورة تشديد الوقاية على الحدود للحيلولة دون حدوث عمليات تسلّل باستخدام أحدث المعدّات التقنية والتكنولوجية المتوفرة.

– نفس الهدف كان يدعو إليه قادة الشرطة والأمن العربي، اجتماع وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي بالجزائر في 9-7-2012 بحضور ممثلين عن المغرب، تونس، وليبيا، والذي كان موضوعه إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي، ومن توصيات هذا المؤتمر:

- بدل المزيد من الجهود من أجل دفع التعاون المغاربي والرفع من مستواه مع الحرس على ضرورة الإسراع بتنفيذ توصيات مجلس وزراء الداخلية لدول الاتحاد ذات الصلة.
- تفعيل الآليات التبادل في إطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول ومكاتب التعاون الدولي.
- ضرورة اعتماد آلية إنذار مبكر تسمح بدق ناقوس الخطر من قبل مصالح الأمن المغاربية كلما اقتضت الضرورة لذلك.

ومن أهم المشاكل الأمنية الحدودية التي تعانيها شرطة الحدود الجزائرية ما يلي:

- صعوبة المهام خاصة التنقلات.
- بعد المسافات والانعزال ونقص الاتصال في بعض الأحيان.
- التضاريس الوعرة خاصة في ظلّ الظروف المناخية الصعبة.
- كل الأخطار الناتجة عن المهرّبين والمجرمين والإرهابيين الذين لا يتوالوا في بلوغ أهدافهم باستعمال كل الوسائل الإجرامية المتاحة.
- التقارب السكاني في بعض المناطق وتداخلهم في بعضهم مثل حالات المصاهرة والنسب، الأمر الذي يجعلهم لا يعتبرون فكرة الحدود ولا يولون أي اهتمام دون الأخذ في الحسبان الأخطار التي قد تنجم عن هذا الاختلاط.
- وجود نقاط توتر الأمر الذي يجعل العناصر في تأهب مستمر وهذا من شأنه الدفع إلى الإرهاق والتّعب ونقص التركيز.
- كثرة تنقّل السكان في بعض نقاط العبور والتي لا توجد فيها قيود مثال التأشيرات، الأمر الذي يؤثّر على عناصر الرقابة للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وهذا من شأنه فتح ثغرات يمكن أن تستغل لضرب المصالح الوطنية والاستقرار والأمن الداخلي.

وعلى هذا الأساس حرصت الدولة الجزائرية على منح حراس الحدود صلاحيات واسعة تتجلى فيمايلي:

- يعتبر الخط الدفاعي البرّي الأول في سياسة الدفاع الوطني.
- يقوم بمهام المراقبة والاستطلاع على طول الحدود البرية بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية الأخرى.
- الشرطة والجمارك.
- يقوم بالمشاركة في عمليات المعاينة الميدانية الخاصة بترسيم الحدود بين دول الجوار.

– حماية الاقتصاد الوطني عن طريق محاربة التجارة غير الشرعية والتهريب الدولي ومكافحة كل أشكال الإجرام.

– السهر على ديمومة المعالم الحدودية وعدم المساس بها بالتنسيق مع العناصر المجاورة.

– القيام بمهام الاستعلام وسط المجتمع الحدودي قصد التصدي وإفشال كل المخططات العدوانية.

– في نفس الإطار فإن الجزائر قامت بعدة مساعي إقليمية لضبط الأمن في منطقة الساحل خصوصا، حيث تم بتاريخ 2009/08/04 إنشاء لجنة أركان مشتركة بمدينة تمنراست التي تضمّ كل من : الجزائر، مالي، النيجر، موريطانيا، أين تم تناول الوضع الأمني في منطقة الساحل وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات لاسيما تنظيم قاعدة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

– كذلك الاتفاق الموقع في و01 مارس 2014 في الجزائر العاصمة الذي شمل إنهاء الاقتتال والاتفاق على السلام الشامل، وهذا تبعا لزيارة الرئيس المالي للجزائر بتاريخ 2014 حيث تمت وساطة من أجل إنشاء لجان متابعة ثنائية تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل التسوية السلمية في مالي بين الأطراف المتصارعة (الحكومة والحركات الانفصالية).

– وضع جهاز أمني إقليمي يتمثل في الأفريبول Afripol وهذا بتاريخ 13 ديسمبر 2015 والذي دخل حيّز النشاط بداية سنة 2016 بعد جهود معتبرة من أعلى مستوى من قيادات الأمن الوطني وعلى رأسها السيد اللواء المدير العام للأمن الوطني، وهذا لدفع عملية التنسيق الأمني الإقليمي إلى أعلى مستوى، خاصة مع ظهور عدة حركات إرهابية مسلحة وعمليات التهريب والهجرة غير الشرعية وتنامي الجريمة المنظمة التي أصبحت عوامل تؤثر بشكل كبير وخطير في استتباب الأمن والاستقرار في بعض الدول الإفريقية.

– على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومساعيها الأمنية المختلفة لضبط آليات التنسيق الأمني الإقليمي، إلا أن حدودها مع جيرانها لازالت تعاني الكثير من الاختراقات وتسبّب توتر العلاقات من حين إلى آخر وهذا يجب أن نشير إلى نقطتين أساسيتين تشكلان محور قلق في هذا الشأن:

- التهديدات اللاتماثلية ونعني بها عدة دول اتجاه دولة واحدة والمتمثلة أساسا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، التهريب والإتجار في الأسلحة وكل أشكال الإجرام الأخرى التي أنهكت كاهل الدولة الجزائرية نظرا للمجهودات المعتبرة المسخرة في هذا الشأن.

التهديدات التماثلية نعني بها دولة مقابل دولة وتشمل أساسا قضية غلق الحدود في الجهة الغربية، وما ينتج عنه من تهريب للسلع والبضائع المدعمة والوقود وكل ما يدخل في إطار التنمية، وبالمقابل استيراد السهوم ممثلة في المخدرات وكل أنواع الخمور المقلدة.

2. التعريف بمشاريع التنمية والتعاون بين الأقاليم الحدودية

1.2. التعريف بمشاريع التنمية وتطوير الحدود الجزائرية

بعد أن تعرفنا على مفاهيم التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص وتطويرها وجب علينا أيضا أن نتطرق ولو بإيجاز إلى التعرف على هذه المشاريع التي تعد المصدر الواحد والأقوى لإثبات الإشعاع التنموي المستدام لهذه المناطق الحدودية والتي يمكن تعريفها كالتالي:" هي المشاريع والخطط الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى تحسين الوضع القائم، واستغلال الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها وتسخيرها للوصول إلى أفضل الحلول والنتائج لخدمة الناس والمجتمع، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية، وعادة ما تكون هذه الأهداف تنموية، فعلى سبيل المثال: مشروع تطوير منطقة حدودية محرومة بإقامة مركز تجاري أو انجاز مركز للتكوين المهني، أو ميناء أو مرفأ للصيادين كل هذا يحتاج إلى خطط واضحة ومدروسة جيدا، إذ أن الدراسة المحكمة والتخطيط الجيد يؤدي للحصول على النتائج السليمة المرجوة من هذه المشاريع خاصة في هذه الأقاليم الحدودية التي تعاني من الإهمال والتدهور وهي كالتالي:

- تنمية المنطقة الحدودية.
- إنعاش المناطق المحرومة.
- فسح المجال لتشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة للسكان.
- فتح مناصب لتكوين الشباب في مختلف التخصصات المهنية للمتسربين من مختلف المؤسسات التعليمية ومن ثم تستطيع القول أن هذه الالتفاتة ولو كانت جد بسيطة مقارنة بالمشاريع الضخمة التي تمنح للمدن قد تنعكس ايجابيا على عملية التطوير والتنمية في مجالات متعددة.

2.2. التعاون وتنمية الأقاليم الحدودية

نعني بالتعاون مجموعة من التعاملات والاتصالات المكثفة بين طرفين أو عده أطراف، قصد العمل المشترك وتحقيق أفضليات مشتركة ويزيد من درجة الأمن لدى عدة أطراف.[29]

أما الإقليم فنقصد بإضافة كلمة "إقليم" للتعاون تحديد النطاق المكاني للتعاون حيث يعرف الإقليم بأنه حيز مكاني متكامل من الدولة له تخصصه الإنتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة. تتمتع بالتخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات، يكون مترابطا في مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والأساسية، مع وجود هيئات معينة تعني بإدارة المجتمع.[30]

3. إستراتيجية برامج التهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية

إن إستراتيجية الدولة الجزائرية وما تعززه من تحديات ومخاطر قابلة لأن تتجاوز حدود الدولة الواحدة وبالنظر إلى ميوعة الحدود في المناطق الجبلية والهضاب والصحارى النائية التي تعاني من محدودية الأفق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه ليس ما يجبر سكان هذه المناطق على البقاء هناك سوى ضمان الأمن

والحماية ثم خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية و مضبوطة وفق برامج محكمة لتهيئة وتنمية أرضية الاستثمار وبالتالي الاستقطاب السياحي في هذه المناطق التي تزخر بإمكانيات هائلة للثروة السياحية الوطنية، وبالتالي فإن إستراتيجية هذه البرامج تعمل جاهدة على تنمية المناطق الحدودية ويحولها إلى صمام أمان لمواطن والدولة معا، من خلال تعمير المدن والقرى النائية على الحدود ومد الطرقات وزرع شبكات الاتصال الحديثة بالشكل الذي يعطي المواطن الثقة والقدر على التفاعل مع مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

1.3. حتمية اندماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي المحلي والوطني

إن تقاسم البلدان المغاربية للتاريخ المشترك والإرث الثقافي والحضاري يجعلها تتذوق هذا الطعام لشتى أنواع التآزر والتعاون، كما أن صناع القرار فيها وإن اختلفوا في كثير من القضايا التي تهمهم، إلا أنهم لم يفقدوا يوما نظرتهم العميقة للتكامل وتثمين العلاقات، مما يبرر سعي الجزائر لإطلاق مختلف البرامج لتأهيل المناطق الحدودية التي تربطها مع الدول الست الجوارية (تونس، ليبا، المغرب، موريتانيا، النيجر ومالي) تفاعلات مع الحركات الاجتماعية التي شنها سكان هذه المناطق مطالبين بحقهم في التنمية بالرغم من وجود الموارد التي تزخر بها مناطقهم.

1.1.3 . التعاون الجزائري التونسي: لقد استقرت علاقة البلدين على إثر اتفاق تنموي وأمني بالمناطق الحدودية سنة 2018، إذ شدد محافظو المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس في لقاء مشترك في العاصمة التونسية على تدعيم التعاون وتنمية هذه المناطق وتدعيم الأمن ومقاومة آفة الإرهاب.

وأختتم اللقاء بتوقيع اتفاقية البلدين لتدعيم التنمية والاستثمار بها وتشجيع سكانها على البقاء في مناطقهم.[31] كما خرج اللقاء بالاتفاق على تنظيم لقاء بين ولاة المناطق الحدودية وإحداث لجنة متابعة للقاءات محافظي المناطق الحدودية تعني بمتابعة آليات تنفيذ التوصيات. إضافة إلى تبادل الخبرات في مجالات التكوين لمجابهة الكوارث الطبيعية، وتبادل المعلومات وإحداث مخططات وقائية مشتركة.

كما تم الاتفاق على إعداد برنامج تنفيذي لعامي 2019 و2020 لتدعيم العمل المشترك في مجال الترويج، التسويق والاتصال السياحي وتقديم التجهيزات لمشاريع الاستثمار من خلال تدعمه وترقيته من قبيل إنشاء مناطق للجذب السياحي المحلي والإقليمي بالولايات الحدودية.[32]

2.1.3. التعاون الجزائري الموريتاني: اتفقت الجزائر وموريتانيا على فتح أول معبر حدودي بري بينهما منذ استقلال البلدين، قصد العمل سويا في مجال التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني. وبالناسبة صرح وزير الداخلية الجزائري الاسبق "نور الدين بدوي" بعد تدشين المعبر قائلا: "ننتظر كثيرا من هذا المعبر الحدودي، لاسيما في بعث حركية اقتصادية وتجارية جديدة، خدمة للطموحات الاقتصادية والاجتماعية للشعبين."

كما دعا الوزير الجزائري نظيره الموريتاني حضور رجال الأعمال والمستثمرين إلى تكثيف المعاملات الاقتصادية من أجل تنمية المناطق الحدودية، مشيرا إلى تشكيل فريق عمل مشترك بين البلدين لتحقيق هذا المسعى.

ومن جهة أخرى ذكر الوزير الموريتاني للداخلية أن بلاده تأمل أن يساهم الطريق في تطوير العلاقة بين البلدين ومكافحة الإرهاب، وتسهيل تنقل الأشخاص، وتمتين أواصر الصداقة بين الشعبين.[33]

3.1.3. التعاون الجزائري المغربي: يشمل برنامج تنمية المناطق الحدودية دراسة وتتبع تهيئة وبناء 16 مسلكا على طول 55.7 كلم ، وبناء أربع منشئات فنية بأقاليم أهل إنجاد وبني خالد، بالإضافة إلى بناء المسلك الرابط بين دوار لحواوصة ودوار لغمارة على مسافة 2.5 كلم بجماعة أهل إنجاد، وكذا بناء طريق على مسافة 2 كلم بذات الإقليم.

هذا وتوجد إلى جانب ذلك مشاريع مبرمجة خارج اتفاقية الشراكة تختص بتوسيع وتقوية الطريق الرابط بين أدرار ودوار لعراعرة على مسافة 8 كلم، وبناء منشئة فنية بجماعة بني خالد، لإضافة إلى دراسة وتهيئة الطريق المسماة " العجرة" بجماعة أهل إنجاد على مسافة 8.5 كلم.

للإشارة أن الحساسية التي تضفيها علاقة المناطق الحدودية مع المغرب توضح أن هذا الأخير ما يزال متمسكا بمطالبه الترابية في العديد منها على الشريط الحدودي، الأمر الذي يبقي أجندة تنمية هذه المناطق معلقة.[34]

تجدر الإشارة هنا إلى أن التنمية في هذه المناطق الحدودية ليست معلقة فقط، بل منعدمة خاصة بعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي كانت لأزيد من عشرية كاملة جد متوترة.

4.1.2. التعاون الجزائري الليبي: لقد أنطلق المسئولون الجزائريون في الترتيبات التقنية، من أجل إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر وليبيا بشكل كلي عبر المعابر الثلاثة: الدبداب، وطارات وتين الكوم، بعد أن ظلت مغلقة منذ سنة 2014. وجاء قرار إعادة فتح الحدود بعد انعقاد اللجنة الأمنية بولاية إليزي التي لها امتداد حدودي يفوق 897 كلم مع ليبيا، كلها عبارة عن امتدادات صحراوية.

علما أن الجزائر كانت قد قررت غلق الحدود سنة 2015، نتيجة اشتداد الصراع بين الفصائل الليبية في المناطق المتاخمة لأراضيها، وأعلنتها منطقة عسكرية ورفعت درجة التأهب في صفوف جنودها المنتشرين على طول الحدود، وبررت ذلك بمخاوفها من دخول عناصر مسلحة لترابها أو انتقال بؤرة الصراع إلى أراضيها في ظل تفكك الدولة وسواد الانقسام والتناحر القبلي والطائفي، مع العلم أن ليبيا هي الدولة الوحيدة من جيران الجزائر التي لا تعترف بالحدود القائمة بينهما حتى الآن.[35]

5.1.3. التعاون الجزائري النيجيري: تلبية لدعوة النيجر للجزائر، قامت وزارة السياحة ببرمجة زيارة عمل رسمية إلى دولة النيجر من 20 إلى 25 فيفري 2019 لحضور فعاليات الطبعة الرابعة عشر لمهرجان "أيار"

المنظمة بإيفروان تحت شعار " السياحة والأمن"، حيث تعد هذه التظاهرة من أهم المهرجانات السياحية والثقافية في منطقة الساحل التي ترمي إلى تثمين التراث المادي واللامادي، مما يعزز الدور الريادي للجزائر قاريا وتكريس انتمائها الإفريقي، باعتباره موردا محوريا لهويتها الحضارية وانبعاثها.

تدخل هذه الزيارة في إطار تمتين العلاقات الثنائية بين الجزائر والنيجر ، والدفع بها إلى تحقيق وتجسيد محاور برنامج العمل المسطر بين البلدين، وكذا خلق ديناميكية تشاركية بين بلدان المنطقة التي ستسمح بتطوير وترقية السياحة في كنافي الأمن والاستقرار والسلم.[36]

والحقيق أنه على الرغم من التنافر الذي أوجدته الحدود بين الدول، فإنه البحث بات مطروحا عن إيجاد سبل للاستثمار فيها، بما يحقق فوائد اقتصادية، سياسية وجيوستراتيجية وبالتالي تتحول من عامل عزلة وتوتر إلى عامل تعاون.

وعليه فإن الحاجة لتفعيل مقاربة تنموية للدول والمناطق الحدودية الفقيرة عن طريق تفكير بجدية في تحسين البنى التحتية، على رأسها تنويع المواصلات كعملية ضرورية تشترط تنمية المناطق الحدودية، من خلال سياسة الدعة الاقتصادي والتمييز الايجابي للمناطق الحدودية المهمشة قصد القضاء على أسباب الأزمات.[37]

فالجزائر إذن عليها أن تسعى جاهدة لربح عمقها المغاربي والحضاري الإفريقي لأن الجزائر بحكم موقعها وقدراتها السياسية والاقتصادية، عليها أن تكون صاحبة المبادرة للتنسيق مع دول المنطقة والفاعل الأبرز في صناعة الأمن وهندسة التنمية في الفضاءات العربية وإليها يرجع الفضل في العديد من المبادرات التالية:

أ- خط الوحدة الإفريقية العابر للصحراء الإفريقية يربط مباشرة العاصمة النيجيرية (لاغوس) بالجزائر العاصمة بقطع 3400 كلم داخل التراب الجزائري و900 كلم داخل تونس في أحد تفرعاته و1974 كلم في التراب المالي، و1635 كلم في النيجر و900 كلم في التشاد، وأخيرا 1131 كلم على تراب نيجيريا.

ب- أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء، حيث وقعت الجزائر إتفاق حكوميا مع دولة النيجر ونيجيريا سنة 2009 لمد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا، المشروع المشترك بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية للبترول النيجيرية (NNPC).

ج-مشروع شبكة الألياف البصرية المرافقة للطريق العابر للصحراء لتسويق فكرة النفاذ للنطاق العريض للأنترنت دوليا وبأسعار تنافسية. وتأكد الإستراتيجية الجزائرية على الأنترنت يجب أن يكون مصدر الدخل بالعملة الصعبة.[38]

2.3. الحلول والاقتراحات

يمكن تحقيق سياسة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم الحدودية الجزائرية، باختيار بديل ممكن ومتاح في هذه الدراسة كما يلي:

1- دفع عجلة التنمية بالأقاليم الحدودية، بخلق وتأسيس برامج تنموية محلية وفق ضوابط الاستدامة وبمساهمة فواعل حكومية وغير حكومية.

2- تكثيف الجهود لتنمية القطاع الفلاحي، بغية مساعدة السكان على استقرارهم والمساهمة في النهوض بالمنتوج المحلي.

3- تركيز الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية للمناطق الحدودية المهمشة من أجل خلق مناصب شغل واستقرار السكان بمناطقهم الريفية.

4- استغلال المؤهلات السياحية الضخمة الموجودة بالمناطق الحدودية عن طريق تنميتها والنهوض باقتصاد هذه المناطق.

5- مراجعة دورية سنوية لنمو السكان.

6- إعادة الاعتبار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمناطق الحدودية، بتطبيق استراتيجيات مناسبة لطاقات وقدرات هذه المناطق.

7- خلق حركية تنموية بالأقاليم والمناطق الحدودية من خلال فك العزلة فيها والارتقاء بالاقتصاد الوطني الإقليمي فيها إلى مصاف الدول المتقدمة، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين.

8- تنمية المناطق الحدودية بخلق التوازن الإقليمي وتأسيس برامج شراكة جزائرية تونسية في عدة ميادين كالسياحة، الزراعية التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي والربط بين الأقاليم كمقاربة تنموية مشتركة تقود إلى مراجعة المفاهيم والمقاربات المفسرة لواقع التنمية الحدودية ومشاكلها.

9- تطبيق المزيد من الحوكمة المحلية والعمل على المزيد من التنمية اللامركزية إضافة إلى تثمين العمل التشاركي لقطاعي السياحة والزراعة، مع خلق نوع من الاعتماد المتبادل وتجاوز مرحلة التعاون.

الخاتمة

إن دراسة الموضوع المتعلق بمتطلبات التنمية المستدامة في الأقاليم الحدودية الجزائرية قد فرضت علينا فعلا الوقوف ميدانيا، بغية التعرف على مدى أهمية المقاربة التنموية المشتركة للتعاون بين الأقاليم في المناطق الحدودية، كإستراتيجية تنموية بديلة يسهر عليها صناع القرار للوصول إلى حل يرضي سكان المنطقة وينمي هذه المناطق المتجاورة جغرافيا للوصول إلى غد أفضل، هذه المقاربة تعد من المواضيع الشاقة والمعقدة جذا، لما لها من انعكاسات مباشرة على تنمية تلك المناطق والأقاليم من جهة، والعلاقات الجوارية بين الدول من جهة أخرى في ظل البحث عن تنمية مستدامة وحوكمة محلية مشتركة.

فإذا كانت الدول تشترك في مشكلاتها الاجتماعية والأمنية، فأنه يصبح عليها اليوم أكثر من ضروري لتبني مقاربة إقليمية حقيقية مشتركة لإيجاد الحلول والمخارج لهذه المشاكل العويصة التي ذاقت فيها هذه المناطق الحدودية مرارة العيش.

أما إذا أرادت الجزائر الاستثمار في مجال الاستقطاب السياحي للقضاء على البؤس والحرمان الذي يعم هذه المناطق الحدودية، لابد عليها من تكثيف الجهود مع دول الجوار لإخراج هذه الفئات السكانية من

الفقـر، التهمـيش ولاشـعور بالإحبـاط وهـذا لا يـتم تحقيقـه إلا بالعمـل المتنـوع كخلـق فـرص اقتصـادية واجتماعية، تحسين الصحة والتعليم، تثبيت شبكات البنى التحتية.

فبتوفر الحد الأدنى من هذه الضروريات يمكننا الحديث عندئذ عن توظيف الاستقطاب السياحي وخلق الثروة بهذه المناطق.

الهوامش

[1] التنمية المستدامة والإدارة ألمجتمعية الأدوات المستقبلية للحكومات المركزية والمحلية والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة.

[2] Jean pierre poulet : Le développement durable, ellipses édition, paris,2005, p45.

[3] عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2004، ص29.

[4] لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

[5] م.لإدراج مجد عمر، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص21.

[6] عثمان محمد غنيم ماجدة أحمد ارونط، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص25.

[7] أبو عمر وإسحاق بن مزار الشيباني– الجيم – موقع الرواق http://www. alwarraq.com

[8] أبو إبراهيم الغرابي – معجم ديوان الأدب– المكتبة الإسلامية الشاملة.

[9] مأمون أحمد، محمد نور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361، ص ص 57–62 التعداد العام للسكان والسكن 2008.

[10] نصر عارفة في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها– بتصرف عن مجلة ديوان العرب – القاهرة – عدد(حزيران) 2008، ص2.

[11] Mathieu Baudin, Le développement durable nouvelle idéologie du XXI siècle, édition Harmattan, France, 2009, p29.

[12] Jean pierre poulet, le développement durable, OP.cit,p45.

[13] خروف منير وآخرون، أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية، الملتقى الدولي الثاني تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وآفاق جامعة محمد الشريف مساعدية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير سوق أهراس يومي 05–06 نوفمبر 2018.

[14] معلوف لويس، المنجد، منشورات دو القربى، مطبعة الغدير، ط37، إيران، 1423، ص120.

[15] النزاوي طاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط ج1، ط1، 1959، ص517.

[16] Cakwurah,A.O, The settlement of boundaries in international Löw Manchester univ, pcese,1967,p9.

[17] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ج4، ص115.

[18] صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص297.

[19] مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مجلة عالم البناء، عدد 30، 1983، ص28.

[20] نذيرة بوقنس، نحو دراسة مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالة سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية، 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد الثالث عشر(13)، جويلية 2018، ص ص 375–376.

[21] الاسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية: أحمد منير سليمان، دار الراتب الجامعية، 1996.

[22] الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، وزارة الداخلية بتاريخ 13-14 أكتوبر 2018.

[23] يوسفي محمد، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد4 – 2018،ص: 26-28.

[24] الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، مرجع سابق، 2018.

[25] لخضري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات، الميادين، التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2015، ص37.

[26] وزارة الداخلية، المديرية العامة لتهيئة الاقليم وجاذبيته، الرابط التالي: www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

[27] أ. قادة بن عبد الله عائشة، مطبوعة بيداغوجية في مقياس الأمن الوطني موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص:دراسات إستراتيجية وأمنية – جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية- ص31-48.

[28] نعيمة خطير، السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية- المركز الجامعي أفلو، العدد2 سنة 2019،ص72-87

[29] شامي دبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، 1990، ص136.

[30] علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم، من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، ص ص457-458.

[31] دالية غانم، المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته00: 32 a 2020-03-01 https://bit.ly/3LzwltE

[32] بسمة بركات، اتفاق تنموي وأمني لمناطق الحدود بين تونس والجزائر، 30https://bit.ly/3gzcAE8 : 32 a 01-03-2020 le

[33] عبد الرزاق بن عبد الله، اتفاق جزائري موريطاني على استحداث لجنة مشتركة لتامين الحدود -28-02 https://bit.ly/3thmgK9 15: 10 à 2020

[34]أنوار بوخرص، الحواجز في مواجهة المهرّبين: معركة الجزائر والمغرب لحفظ أمن الحدود، https://bit.ly/3x9YjWe -28-02 30: 10 à 2020

[35] موفق هشام، الجزائر تستعد لإعادة فتح حدودها مع ليبيا سنة 2015 نقلا عن الموقع:https://bit.ly/3gBoxJy

[36] وزيرا الداخلية والطاقة يشرعان في زيارة رسمية إلى النيجر https://bit.ly/3Bji1R9 00: 12 à 25-02-2020 le

[37] 20https://platforme.almanhal.com : 12 à 25-02-2020 le

[38] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها : https://bit.ly/3GQXjuL .